الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/30

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 April 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين
وسياسات المنافسة
الدورة الرابعة عشرة
جنيف، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤
البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت
برنامج العمل بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة
التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة

استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير السنوي أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني وكذلك أنشطة شركاء إنمائيين آخرين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويتضمن التقرير معلومات مقدمة من الدول الأعضاء عما اضطلعت به من أنشطة التعاون التقني أو ما تلقته من تعاون، على المستويين الثنائي أو الإقليمي، في مجال قوانين المنافسة وسياسات حماية المستهلك.

(A) GE.14-50459 200514 200514

1450459

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يمكن أن تؤدي المنافسة وحماية المستهلك دوراً مباشراً وهاماً في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. فالمنافسة تحفز الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية، وتسهم بذلك في تهيئة بيئة فعالة للأعمال التجارية، مما يولد النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل. وتتيح المنافسة إمكانيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتزيل الحواجز التي تحمي النخب الراسخة، وتحد من فرص استشراء الفساد. ومن ثم تزيد المنافسة من جاذبية البلد كموقع للأعمال، فتستجلب الاستثمار الوطني والأجنبي. وتعود المنافسة أيضاً بفوائد على المستهلك بخفض الأسعار وتحسين الخدمات وزيادة الخيارات. وبهذا المعنى، تحقق المنافسة الرفاه لجميع المستهلكين. أما حماية المستهلك فتعود بالنفع على المستهلكين كافة بضمان حقهم في الحصول على منتجات غير خطرة؛ وعلى المعلومات الوافية التي تمكّنهم من الاختيار عن اطلاع وفقاً لرغباتهم واحتياجاتهم؛ وعلى سبل انتصاف فعالة في هذا الصدد. فقلما تُنتهك حقوق المستهلكين القادرين الذين يعرفون حقوقهم ويُعملونها. ويحسن ذلك رفاههم تحسيناً مباشراً ويسهم أيضاً في تكافؤ فرص الشركات التي يتعين عليها أن تطبق مجموعة موحدة من المعايير تدعم المنافسة.

٢- ووجهت مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالمنافسة الأونكتاد إلى توفير المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك للبلدان المهتمة النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣- وتشمل أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية ما يلي:

- تعزيز التشريعات الموجودة في مجال المنافسة أو صياغة تشريعات جديدة تلائم الهيكل القانوني والاقتصادي الخاص بتلك البلدان وبوسعها أن تلبي احتياجاتها الإنمائية على أفضل وجه؛
- تعزيز مؤسسات المنافسة الموجودة أو إنشاء مؤسسات جديدة؛
- بناء القدرات من أجل تحسين إنفاذ قانون المنافسة؛
- تشجيع ثقافة المنافسة من خلال أنشطة الدعوة إلى المنافسة؛
- إجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة.

٤- ولتحقيق هذه الأهداف، يعمل الأونكتاد عن كثب مع هيئات المنافسة في الدول الأعضاء ومع الشركاء الإنمائيين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية وخبراء المنافسة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويتضمن هذا التقرير السنوي معلومات عن أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فضلاً عن معلومات قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

٥- وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام: فبعد المقدمة، يركز القسم الأول على أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ ويُخصَّص القسم الثاني لأنشطة بناء القدرات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية؛ ويتناول القسم الثالث أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي أبلغت عنها البلدان المتلقية؛ ويلخص القسم الرابع بعض الدروس والممارسات الفضلى التي حددتها الوكالات والمؤسسات المانحة.

أولاً- أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات

ألف- الأنشطة الموجهة لفرادى البلدان

٦- واصل الأونكتاد، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بذل جهوده استجابةً لطلب البلدان النامية من أجل مساعدتها على نشر ثقافة المنافسة فيها. وفي سبيل ذلك، قدم الأونكتاد مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعداد السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك أو إقرارها أو تنقيحها أو تنفيذها وكذلك في المجالات التي تساهم في التوصل إلى فهم أفضل للقضايا ذات الصلة وبناء القدرات المؤسسية الوطنية على إنفاذ تشريعات المنافسة الفعالة. وساعد الأونكتاد الحكومات أيضاً في تحديد دور سياسات المنافسة في التنمية، وآثارها على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك استراتيجيات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في هذا الميدان. وتُعرض في الفقرات التالية المجالات الرئيسية التي شملتها مساعدة الأونكتاد التقنية في تلك الفترة.

١- المساعدة في إعداد قوانين المنافسة الوطنية

٧- في إطار الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان في صياغة و/أو مراجعة تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة، ساعد الأونكتاد حكومات بروني دار السلام وباراغواي وغواتيمالا وجزر القمر في صياغة قوانينها المتعلقة بالمنافسة، وساعد سيشيل وزمبابوي وصربيا في مراجعة قوانينها. واعتُمد قانونا المنافسة في جزر القمر وباراغواي في عام ٢٠١٣.

٢- الدعوة إلى المنافسة

٨- اضطلع الأونكتاد بالأنشطة الاستشارية والتدريبية المختلفة مقترنة بأحداث أخرى أو من خلال تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وغير ذلك من الاجتماعات والأنشطة، واستهدف بها أصحاب المصلحة ومسؤولين محددين أو جمهوراً أوسع يشمل المسؤولين الحكوميين والأكاديميين، فضلاً عن ممثلي دوائر الأعمال والمستهلكين. ونُظمت حلقة العمل الإقليمية بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة الخليج في الدوحة، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ كحدث سابق لانعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر،

لمناقشة التحديات والآفاق المقبلة أمام تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في هذه المنطقة. ونُظمت حلقة العمل بالتعاون مع وزارة الأعمال والتجارة في قطر وبدعم منها. ونوقش خلالها دور قوانين وسياسات المنافسة في التنمية الاقتصادية وحماية المستهلك، والمفاهيم الأساسية لقوانين المنافسة، والتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان الخليج في إنفاذ قوانين المنافسة. ونظم الأونكتاد حلقة عمل بشأن إنفاذ قوانين المنافسة ضد الشركات الحكومية في الهند، بالتعاون مع لجنة المنافسة في الهند (٢١-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢)، وحلقة عمل في موروني (١٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) للتوعية بإقرار حكومة جزر القمر قانون المنافسة.

٣- تدريب الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة

٩- في إطار أنشطة تدريب الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة، نُظمت عدة حلقات عمل تدريبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي إطار العنصر الوطني من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (برنامج كومبال)، قدمت أمانة الأونكتاد توصيات بشأن قوانين المنافسة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس بغية سنها في وقت لاحق، وأوفدت بعثات ميدانية إلى بيرو (آذار/مارس ٢٠١٢) والسلفادور (أيار/مايو ٢٠١٢) وغواتيمالا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) لتعميم تلك القوانين. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، أصدر الأونكتاد دليلاً بشأن المنافسة في المشتريات الحكومية في إكوادور، ووضع خطة استراتيجية لوكالة المنافسة في هندوراس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استُكمل تجميع التشريعات والمبادئ والأحكام القضائية التي تتناول المنافسة وحماية المستهلك في كولومبيا. وقد شرع موظفو مديرية الصناعة والتجارة بالفعل في استخدام قاعدة البيانات لتدعيم قضاياهم بالأدلة اللازمة، ومن ثم تحسين نوعية قرارات المديرية. وخضع أكثر من ١ ١٠٠ وثيقة للتحليل والرقمنة وصيغ أكثر من ١ ٥٠٠ ملف يتناول مبادئ المنافسة وأُدرج في قاعدة البيانات التي تتضمن وصلات تحيل إلى النصوص التشريعية المناسبة. والمديرية ملتزمة بمواصلة نشاطها بمواردها الخاصة. وعقب استكمال دليل كشف التكتلات الاحتكارية والتحقيق فيها، نظم الأونكتاد حلقة عمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إندونيسيا استهدفت موظفي مفوضية الإشراف على المنافسة في مجال الأعمال في إندونيسيا (Komisi Pengawas Persaingan Usaha - KPPU) لتعميم الدليل وتعزيز فهم موظفي المفوضية المكلفين بقضايا المنافسة لسبل تطبيق تقنيات وأدوات الكشف والتحقيق المعروضة في الدليل على قضايا التكتلات الاحتكارية الفعلية. ونظم الأونكتاد أيضاً دورات تدريبية بشأن تقنيات التحقيق في البلدان التالية: سيشيل (آذار/مارس ٢٠١٢) وزامبيا (تموز/يوليه ٢٠١٢) وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) ومنغوليا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). ونُظمت حلقة عمل تدريبية بشأن الممارسات المخلة بالمنافسة وإنفاذ قوانين المنافسة بالتزامن مع حدث تعميم نتائج استعراض النظراء في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في أولانباتار الذي استهدف موظفي وكالة المنافسة النزيهة وحماية المستهلك في منغوليا، بمشاركة موظفين ذوي خبرة في هذا المجال من هيئات أخرى معنية بالمنافسة. واختيرت مواضيع حلقة العمل بالتشاور مع الوكالة استناداً إلى احتياجات الموظفين.

٤- بناء المؤسسات

١٠- يشمل دعم الأونكتاد للبلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية في مجال المنافسة، ولوكالات المنافسة المنشأة حديثاً، أنشطةً لدعم بناء المؤسسات. وفي هذا المجال، قدّم الأونكتاد المشورة والدعم في كوستاريكا بشأن تصميم وإطلاق الموقع الشبكي لوكالة المنافسة، الذي عُرض على الجمهور في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونظم الأونكتاد أيضاً في إكوادور مؤتمراً بشأن قضايا المنافسة في آذار/مارس ٢٠١٢ في جامعة الأمريكتين (Universidad de las Américas)، تلته حلقة عمل موجهة إلى الرابطات التجارية للتوعية بقضايا المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الأونكتاد ووكالة المنافسة في هندوراس اجتماعاً مع ممثلي القطاع العام (أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية والمسؤولون عن تنظيم القطاعات والقضاة ووكالة حماية المستهلك) في أيار/مايو ٢٠١٢ لتشجيع ثقافة المنافسة والتوعية بقضاياها. ووقع الأونكتاد بهذه المناسبة مذكرة تفاهم مع هندوراس انضم هذا البلد بموجبها إلى برنامج كومبال. وعُرض هذا الاتفاق أثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي اشترك الأونكتاد في تنظيمه مع هندوراس، بعنوان "تدخل الدولة وسياسات المنافسة"، وأثناء حدث التعميم الذي تلاه بعنوان "أهمية المنافسة للأعمال التجارية والمستهلك والتنمية الوطنية". وعلاوة على ذلك، أطلق الأونكتاد مع حكومة بلغاريا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ منتدى صوفيا للمنافسة، وهو مبادرة إقليمية تسعى لتعزيز التعاون وتنمية الروابط الإقليمية في منطقة البلقان في سبيل ضمان تطبيق موحد لقواعد المنافسة. وتهدف المبادرة إلى مساعدة بلدان المنطقة في إقرار وإنفاذ قوانين المنافسة وزيادة استفادة هذه البلدان إلى أقصى حد من أسواق جيدة الأداء. ويتوخى المنتدى تحقيق أهداف رئيسية تتمثل في وضع وتحسين تشريعات المنافسة، وبناء القدرات، وتطبيق الممارسات الفضلى في مجال إنفاذ القوانين، وإيجاد حلول مشتركة للشواغل المحددة التي تطرحها المنافسة في المنطقة.

الإطار ١

منتدى صوفيا للمنافسة

أنشئ منتدى صوفيا للمنافسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ كمبادرة مشتركة بين الأونكتاد واللجنة البلغارية المعنية بحماية المنافسة. ويهدف المنتدى إلى المساعدة في بناء مؤسسات وقدرات هيئات المنافسة الفتية في غرب البلقان (ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو (الإقليم الإداري للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩)) والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا). وتتيح المبادرة محفلاً للتعاون من خلال الحلقات الدراسية ومنبراً شبكياً لتبادل المعلومات. ويُتوخى من المنتدى، من خلال إتاحة منبر شبكي لنشر المعلومات والمواد والعروض ولإجراء الحلقات الدراسية الشبكية، أن يعزز تيسير التعاون بين هيئات المنافسة في المنطقة، ويقوي تنمية العلاقات الإقليمية بينها. ومنذ إطلاق هذه المبادرة، عُقد المنتديان الثاني والثالث في صوفيا في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على التوالي.

٥- حماية المستهلك

١١- فيما يتعلق بقضايا حماية المستهلك، نُفذت أنشطة لبناء القدرات والتدريب على الصعيدين الدولي والقطري. فعلى الصعيد الدولي، نظم الأونكتاد بمشاركة وكالة بيرو لحماية المستهلك المنتدى الدولي الثاني لحماية المستهلك، يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في ليما. وشاركت في المنتدى وكالات حماية المستهلك من الأمريكتين فضلاً عن منظمات إقليمية (منظمة الدول الأمريكية)، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. ونوقشت مسائل تتعلق بما يلي: (أ) تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك؛ (ب) البرامج التثقيفية للمستهلكين الشباب؛ (ج) التجارة الإلكترونية؛ (د) تنفيذ أنظمة الاسترداد؛ (هـ) حماية المستهلك في مجال السياحة. وعُقد المنتدى الدولي الثالث لحماية المستهلك في سانتو دومينغو يومي ٢٤ و٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣. وعلى الصعيد القطري، قدمت سانت لوسيا والسلفادور ونيكاراغوا قوانينها المتعلقة بحماية المستهلك إلى الأونكتاد لإخضاعها لاستعراض تقني. وقدم فريق الخبراء الاستشاري والأونكتاد تعليقات على تلك القوانين ودعما عملية التعميم في هذه البلدان الثلاثة. وفي الجمهورية الدومينيكية، شارك الأونكتاد في حلقة دراسية على مدى يومين في آب/أغسطس ٢٠١٢ مع رابطات معنية بالمستهلك، نظمتها الوكالة الدومينيكية لحماية المستهلك. وقدم الأونكتاد المشورة بشأن أفضل السبل لدمج احتياجات وطلبات المنظمات المعنية بالمستهلك مع احتياجات وطلبات قطاع الأعمال. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، صاغ الأونكتاد مضمون برنامج تثقيفي بشأن الاستهلاك المستدام، طُبق لاحقاً في المدارس الثانوية والجامعات. واستلزم ذلك إنشاء صفحة شبكية تفاعلية وعقد دورات تدريبية شتى في المراكز التعليمية. وانصب تركيز هذا النشاط على تنظيم مباراة إلكترونياً بين الطلاب تُمنح في أعقابها جوائز لأفضل ثلاثة مشاريع. ونُظم حفل تسليم الجوائز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي كولومبيا، طلب الأونكتاد إعداد تقرير دراسة الجدوى للشروع في برنامج ختم الجودة لحماية المستهلك (Señor Consumidor) في مجال التجارة بالتجزئة في كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ثقافة مستديمة لحماية المستهلك في القطاع الخاص - لا تقتصر على العاصمة بوغوتا، بل تشمل مختلف أنحاء البلد. وفي كوستاريكا، أطلق الأونكتاد نظاماً آلياً جديداً لمراقبة الأسواق في آذار/مارس ٢٠١٢. ويتيح هذا النظام للمستهلكين معلومات آنية عن أسعار السوق ويمكنه أن يولد البيانات والتقارير الإحصائية توليداً آلياً. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الأونكتاد تنظيم حلقة عمل بشأن الممارسات الفضلى المتبعة في الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون في سان خوسيه، تلقى خلالها جميع موظفي وكالة حماية المستهلك التدريب على مسائل الإنفاذ. ونظم الأونكتاد حلقة دراسية على مدى يومين تناولت معالجة القضايا وسلامة المنتجات من أجل تعميم الإجراءات التي تتبعها وكالة حماية المستهلك على جميع أصحاب المصلحة المعنيين (سائر الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمحامون ووسائط الإعلام). وفي السلفادور، دعم الأونكتاد تعزيز رابطات المستهلكين بتنظيم أنشطة تدريبية وبرامج التبادل طيلة عام ٢٠١٢. وشمل ذلك إسداء المشورة القانونية بشأن الخطوات اللازمة لتسجيل رابطات المستهلكين رسمياً.

١٢- وفي عام ٢٠١٣، عقد الأونكتاد جلسة إحاطة لفائدة البعثات الدبلوماسية في جنيف بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع المقرر عقده في عام ٢٠١٥. وحضر منسقون إقليميون وممثلو أكثر من ثلاثين بعثة دائمة في جنيف جلسة الإحاطة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، التي أتاحت فرصة لمناقشة المشاورات المتعلقة بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.

١٣- وأوضحت أمانة الأونكتاد أن هذه المشاورات لن تنطوي على مفاوضات بشأن استصواب تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك أو تنقيح نصها، بل ستشمل أعمالاً تحضيرية شفافة وشاملة تُعرض فيما بعد على المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٥. وسيُعد تقرير في هذا الصدد يلخص أفضل الممارسات في كل مجال، ويمكن أن يقترح مشروع قرار بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها. وسيعقد كل فريق عامل اجتماعاته عن طريق الإنترنت أساساً. وسيجري الأونكتاد مزيداً من المشاورات في المحافل الدولية والإقليمية بشأن حماية المستهلك طيلة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وسيُطلب من الدول الأعضاء، في الوقت المناسب، أن تعيّن شخصاً (أشخاصاً) للمشاركة في الأفرقة العاملة.

٦- استعراض النظراء والمتابعة

١٤- بغية ضمان الاتساق بين النُّهج الحكومية المتبعة إجمالاً في عملية خصخصة وتحرير نظم التجارة والاستثمار، شرع الأونكتاد في تنظيم استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، التي أصبحت نشاطاً رئيسياً ضمن عمل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة. وتتيح هذه الاستعراضات محفلاً مثالياً لمناقشة نُهج السياسات القائمة على السوق الكفيلة بتعزيز التنمية وضمان سير الأسواق بما يخدم مصلحة الفقراء.

١٥- وأصبحت استعراضات النظراء جزءاً قيماً من عمل الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. فقد انبثقت عنها مجموعة من التوصيات بشأن كيفية تطبيق التشريعات بمزيد من الفعالية إقليمياً ووطنياً، وكيفية بناء القدرات على تنفيذ سياسات المنافسة والترويج لها بالاستعانة بالأونكتاد. وفي هذا الصدد، نظمت شعبة المنافسة وسياسات المستهلك في الأونكتاد في عام ٢٠١٢ تدريباً للقضاة والمفوضين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر في غابورون وبوتسوانا، في إطار متابعة استعراض النظراء الثلاثي لجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وتدخل حلقة العمل الخاصة بالقضاة ضمن إطار الأونكتاد لبناء القدرات المؤسسية بغية الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة. ويدخل تدريب القضاة على المستوى الإقليمي ضمن توصيات *استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: تقرير ثلاثي عن جمهورية تنزانيا المتحدة - زامبيا - زمبابوي*. ونُظمت جلسة الاستعراض الطوعي الثلاثي خلال الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (فريق الخبراء الحكومي) التي عُقدت في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٢. وربما لم تُتح الفرصة في بلدان كثيرة للمهنيين القانونيين والقضاة لمعالجة قضايا المنافسة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب إنفاذ قوانين المنافسة في سياق العولمة وتغير الأسواق زيادة قدرات ومهارات القضاة للبت بفعالية في قضايا المنافسة. وعرض الأونكتاد نتائج استعراض النظراء الخاص بنيكاراغوا في الجامعة الأمريكية بماناغوا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وقدم مقترحاً يتعلق بمشروع للمساعدة التقنية لتنفيذ توصيات الاستعراض.

١٦- وسعياً من الأونكتاد لتحديد قيمة وتأثير استعراضات النظراء المنفذة في إطاره، فقد كلف مراجعَ حسابات خارجي بإجراء تقييم لاحق لهذه الاستعراضات ولمدى تنفيذ توصياتها ولتأثيرها. وسيُعرض التقرير في عام ٢٠١٥ خلال مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع.

باء- الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

١٧- ما انفك الأونكتاد ينفذ أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات في إطار الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية.

١- برنامج كومبال

١٨- في إطار برنامج كومبال[(١)]، أتيح للبلدان المستفيدة عدد من أنشطة بناء القدرات والمؤسسات فضلاً عن التدريب وتبادل المعلومات.

الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢

١٩- قدم فريق الخبراء الاستشاري والأونكتاد توصيات بشأن قوانين المنافسة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس بغية سنها في وقت لاحق. وشملت الأنشطة المضطلع بها إيفاد بعثات ميدانية إلى بيرو (آذار/مارس ٢٠١٢) والسلفادور (أيار/مايو ٢٠١٢) وغواتيمالا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) لتعميم تلك القوانين. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، ساعد الأونكتاد في إصدار دليل بشأن المنافسة في المشتريات الحكومية في إكوادور، ووضع خطة استراتيجية لوكالة المنافسة في هندوراس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩.

٢٠- وفي كولومبيا، استُكمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تجميع التشريعات والمبادئ والأحكام القضائية التي تتناول المنافسة وحماية المستهلك وأُدرجت في قاعدة بيانات. وقد شرع موظفو مديرية الصناعة والتجارة بالفعل في استخدام قاعدة البيانات لتدعيم قضاياهم بالأدلة اللازمة، ومن ثم تحسين نوعية قرارات المديرية. وفي كوستاريكا، قدّم الأونكتاد المشورة والدعم بشأن تصميم وإطلاق الموقع الشبكي لوكالة المنافسة، الذي عُرض على الجمهور في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعُقد في إكوادور مؤتمر بشأن قضايا المنافسة في

(١) يمكن الاطلاع على معلومات عن هذا البرنامج في العنوان التالي:
http://unctad.org/en/Pages/DITC/CompetitionLaw/Competition-and-Consumer-Protection-Policies-for-Latin-America-%28COMPAL%29.aspx (اطُّلع عليه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

آذار/مارس ٢٠١٢ في جامعة الأمريكتين، تلته حلقة عمل موجهة إلى الرابطات التجارية للتوعية بقضايا المنافسة. وفي السلفادور، نُظم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تدريب متخصص لموظفي وكالة المنافسة تناول قضايا محددة في مجال الإنفاذ، مثل استغلال مركز الهيمنة الجماعية والتسعير الكيدي والممارسات المتوازية. وفي هندوراس، عقد الأونكتاد ووكالة المنافسة اجتماعاً مع ممثلي القطاع العام (أعضاء البرلمان والسلطة التنفيذية والمسؤولون عن تنظيم القطاعات والقضاة ووكالة حماية المستهلك) في أيار/مايو ٢٠١٢ لمناقشة مسألة الدعوة إلى ثقافة المنافسة والتوعية بقضاياها. ووقع الأونكتاد بهذه المناسبة مذكرة تفاهم مع هندوراس انضم هذا البلد بموجبها إلى برنامج كومبال. وعُرض هذا الاتفاق أثناء اجتماع المائدة المستديرة الذي اشترك الأونكتاد في تنظيمه مع هندوراس، بعنوان "تدخل الدولة وسياسات المنافسة"، وأثناء حدث التعميم الذي تلاه بعنوان "أهمية المنافسة للأعمال التجارية والمستهلك والتنمية الوطنية". وفي نيكاراغوا، عقد الأونكتاد في عام ٢٠١٣ مؤتمراً لتعميم نتائج استعراضات النظراء التي جرت في جنيف، ونظم دورات تدريبية بشأن الأحكام القانونية والتحليلات المتعلقة بقضايا الاندماج لفائدة موظفي وكالة المنافسة في نيكاراغوا. ونُظمت دورتان تدريبيتان أخريان بشأن قضايا المنافسة، واحدة للقضاة عموماً (أيار/مايو ٢٠١٢) وأخرى لقضاة المحكمة العليا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وفي بيرو، نُظمت دورة تدريبية لفائدة مكاتب بيرو الإقليمية المعنية بقضايا المنافسة وحماية المستهلك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢). ويتواصل هذا النشاط منذ عام ٢٠٠٩، ويتضمن مجموعة من حلقات العمل وبرامج التدريب الداخلي. ويشرف خبراء وطنيون ودوليون على الدورات التدريبية التي تهدف إلى إنفاذ لا مركزي لسياسات المنافسة وحماية المستهلك في جميع أنحاء البلد.

٢١- وأُعدت في إطار برنامج كومبال أربعة أدلة بشأن المنهجيات الموحدة للتحليل الاقتصادي للقضايا القطرية بهدف تيسير ملاحقة الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود. ويركز الدليلان الأول والثاني على كولومبيا وبيرو. وتلا ذلك تنظيمُ حلقتي عمل تدريبيتين في هذين البلدين لفائدة موظفي وكالتي المنافسة فيهما. ونظراً إلى نجاح هذه التجربة، نُظمت حلقة عمل خاصة ببلدان أمريكا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، طُلب على إثرها إعداد دليلين إضافيين صدرا في عام ٢٠١٢ يركزان على هذه المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نُظمت حلقتا عمل نهائيتان خاصتان بكولومبيا وبيرو عمل خلالهما مستشار من برنامج كومبال وموظفو وكالتي المنافسة عملاً وثيقاً على تطبيق جميع الدروس المستخلصة من القضايا الواقعية والافتراضية. ونُظم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تدريبان إقليميان بشأن قضايا المنافسة لفائدة القضاة في كولومبيا وبيرو. ونُظمت حلقة تدريبية أخرى تناولت التحليل الاقتصادي لقضايا المنافسة في إطار نشاط إقليمي. وعُقد المؤتمر السنوي لبرنامج كومبال في ليما في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونوقشت في المؤتمر التقارير القطرية المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، والأنشطة المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والعنصر الإقليمي في برنامج كومبال، والدورات الموضوعية التي تتناول إدارة المعارف والموارد البشرية، والتجارب القطرية في مجال مراقبة عمليات الاندماج.

الإطار ٢

الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج كومبال في عام ٢٠١٣

كولومبيا

- برنامج التدريب على قوانين المنافسة مع جامعة أوكسفورد (بالتعاون مع بيرو) من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل؛
- تنظيم جولة دراسية في أوكسفورد من ١٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر؛
- تدريب القضاة بالتعاون مع السلفادور ونيكاراغوا؛
- حلقتا عمل تدريبيتان للقضاة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر (بالتنسيق مع بيرو).

كوستاريكا

- حلقة عمل بشأن الطرق البديلة لتسوية المنازعات والتجارة الإلكترونية؛
- تدريب الموارد البشرية في الوكالة على حقوق المستهلك، ٢٠-٢١ أيار/مايو.

إكوادور

حلقة عمل بشأن التلاعب في العطاءات على الصعيد الدولي. وهدفت حلقة العمل إلى تقديم دروس بشأن كيفية تراكم السوابق القضائية خلال العقد ٢٠٠٢-٢٠١٢ فيما يتعلق بسوق الأوكسجين السائل في سبعة بلدان هي: الأرجنتين والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي والمكسيك، ١٢-١٣ آذار/مارس.

السلفادور

- تدريب القضاة بالتعاون مع كوستاريكا ونيكاراغوا، ٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛
- حلقة عمل تدريبية بشأن التلاعب في العطاءات موجهة إلى أعضاء مكاتب المشتريات الحكومية في السلفادور، ١٠-١٥ آذار/مارس؛
- المشاركة في حدث عرض التعديلات الجديدة لقانون حماية المستهلك في آذار/مارس ٢٠١٣.

نيكاراغوا

تدريب القضاة بالتعاون مع السلفادور وكوستاريكا، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

باراغواي

تقديم المساعدة التقنية في التعليق على اللوائح المقترحة لقانون المنافسة الجديد الذي أعده مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ٢٦-٢٧ أيلول/سبتمبر.

بيرو

- برنامج التدريب على قوانين المنافسة مع جامعة أوكسفورد، بالتعاون مع كولومبيا، ١١-١٢ حزيران/يونيه؛
- حلقتا عمل تدريبيتان للقضاة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بالتنسيق مع كولومبيا؛
- المشاركة في منتدى المنافسة في أمريكا اللاتينية الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيلول/سبتمبر - وتوقيع إعلان ليما، وهو اتفاق غير رسمي للتعاون بين كولومبيا وشيلي وبيرو.

الجمهورية الدومينيكية

المنتدى الدولي لحماية المستهلك، ٢٣-٢٤ أيار/مايو.

٢- برنامج المنافسة في أفريقيا

٢٢- يهدف برنامج المنافسة في أفريقيا إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويُضطلع، منذ عام ٢٠٠٩، بمعظم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في إطار هذا البرنامج. ويتيح البرنامج نهجاً أكثر تنسيقاً وتناسقاً في أنشطة التعاون التقني، يستند إلى احتياجات كل بلد من البلدان المستفيدة ويشجع في الوقت نفسه التعاون الإقليمي. ويركز البرنامج على إمساك المستفيدين بزمام الأمور ويُوجه للاستجابة للطلبات. ويسعى البرنامج كذلك لإقامة روابط أوثق مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعلم المحلية. وفي إطار هذا البرنامج، ساعد الأونكتاد المنظمات الإقليمية في أفريقيا في صياغة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالمنافسة. ونظم أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل بهدف المساهمة في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣

برنامج المنافسة في أفريقيا

في إطار برنامج المنافسة في أفريقيا، اضطُلع بأنشطة قطرية محددة لبناء القدرات في مجال سياسات وقوانين المنافسة في جمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسيشيل والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الاتحاد). ففي سيشيل، نُظمت الدورات التدريبية بشأن إنفاذ قانون المنافسة للمفوضين والموظفين المكلفين بقضايا المنافسة في لجنة الممارسات التجارية المشروعة في سيشيل في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي سياق دعم الأونكتاد لبلدان الاتحاد في إصلاح أطرها الخاصة بالمنافسة، عُقدت حلقات دراسية تهدف إلى جمع آراء أصحاب المصلحة المعنيين في بوركينا فاسو (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، والسنغال (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، والنيجر (٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وكوت ديفوار (٨-٩ تشرين الأول/أكتوبر)، وتوغو (١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)، وبنن (١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢). وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد منتدى إقليمياً للمنافسة في واغادوغو (٢٧-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) بشأن العلاقة بين هيئات المنافسة والمسؤولين عن تنظيم القطاعات، وسياسات المنافسة والمشتريات الحكومية ضمن نظام المنافسة المتبع في الاتحاد. وفي عام ٢٠١٣، استُكملت هذه الأنشطة بدورة تدريبية على مدى أسبوعين نُظمت لفائدة الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة في الاتحاد ولممثلي دوله الأعضاء بالتعاون مع مدرسة زيوريخ للإدارة والقانون في جنيف من ١ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، بالتزامن مع الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي. وعلاوة على ذلك، نُظمت دورتان للصياغة في جنيف بالتعاون مع مديرية المنافسة التابعة للجنة الاتحاد في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، بهدف صياغة مبادئ توجيهية لمنح الدول الأعضاء سلطة الإنفاذ فيتحسن من ثم إنفاذ القواعد الاتحادية.

وصدرت دراسات تناولت أربعة قطاعات هي: "قضايا المنافسة في اقتصاد موزامبيق" (UNCTAD/DITC/CLP/2011/6)؛ و"قضايا المنافسة في قطاع النقل في ليسوتو" (UNCTAD/DITC/CLP/2011/4)؛ و"قضايا المنافسة في صناعة التبغ في ملاوي" (UNCTAD/DITC/CLP/2011/5)؛ و"قضايا المنافسة في صناعة النفط في زامبيا" (UNCTAD/DITC/CLP/2011/1).

الإطار ٤

الفريق العامل المشترك بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأونكتاد المعني بالتجارة والمنافسة

شكلت أمانة الأونكتاد وأمانة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بعد تنظيم اجتماعين إقليميين في كاراكاس (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) وبرازيليا (أيار/مايو ٢٠١٠). ويعكس الفريق العامل الاتجاه المتزايد نحو تركُّز الشركات نتيجة تدويل الاقتصاد العالمي، مما يبرز الحاجة إلى آليات مناسبة وفعالة للحفاظ على شروط المنافسة الحرة في الأسواق المحلية أو الموسعة، كي لا يقيد الأفراد المنافسة دون مبرر أو يشوهوها دون مخافة التعرض للعقاب. وعلاوة على ذلك، شُدد على أن التطورات التكنولوجية ما فتئت تشجع على ابتكار السبل الكفيلة بتشويه المنافسة، وينبغي من ثم أن تعمل السلطات، كلما دعت الضرورة، إلى تقييم وتحديث القواعد وأساليب العمل والأدوات للتنفيذ على المستويات العالمي والقطاعي والإقليمي. وسيُعقد الاجتماع السادس في الجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

انظر: http://www.sela.org/view/index.asp?ms=258&pageMs=100539 (اطُّلع عليه في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

الإطار ٥

المنتدى الأورومتوسطي للمنافسة

عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ اجتماع في فيينا على هامش الاجتماع المتعلق بتطبيق قوانين المنافسة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، نظمته هيئة المنافسة في النمسا بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تناول مسألة التعاون بين البلدان المتجاورة في الشمال والشرق الأوسط في شؤون المنافسة. وعُرضت الفكرة فيما بعد في اجتماع عُقد على هامش الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٢، حيث نوقش الهيكل الذي يمكن أن تتخذه مبادرة التعاون مناقشة مستفيضة. واستُؤنفت المناقشة خلال اجتماع عُقد في الرباط يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتضمن الاجتماع ثلاث موائد مستديرة بشأن احتياجات هيئات المنافسة في المنطقة، والقضايا التنظيمية لمبادرة التعاون، وبرنامج العمل للسنتين المقبلتين. ونُظمت حلقة العمل الأولى للمنتدى الأورومتوسطي للمنافسة على هامش الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي في تموز/يوليه ٢٠١٣، وتناولت موضوع دعوة كيانات معينة في القطاعين الخاص والعام إلى المنافسة. ونُظمت حلقة العمل الثانية في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن العلاقة بين وكالات المنافسة والمسؤولين عن تنظيم القطاعات. وسيُعقد الاجتماعان المقبلان على هامش اجتماع شبكة المنافسة الدولية، في مراكش ومالطة تباعاً، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ثانياً- أنشطة بناء القدرات المقدمة من الدول الأعضاء

أستراليا

٢٣- عملت اللجنة الأسترالية لشؤون المنافسة والمستهلكين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على تقديم المساعدة لتنظيم الأنشطة التالية أو المشاركة فيها:

- مساعدة كمبوديا على وضع مشروع قانون يتعلق بالمنافسة؛
- حلقة العمل الثانية بشأن بناء القدرات التي نظمها فريق خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالمنافسة لصالح منطقة التجارة الحرة بين الرابطة وأستراليا ونيوزيلندا (منطقة التجارة الحرة) في سيدني؛
- المشاركة في برنامج التدريب في مجال المنافسة المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجمهورية كوريا؛
- حلقة العمل بشأن بناء القدرات التي نظمها فريق خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالمنافسة لصالح منطقة التجارة الحرة بين الرابطة وأستراليا ونيوزيلندا (منطقة التجارة الحرة) في تشيانغ ماي بتايلند؛
- دورة تدريبية لمدة أربعة أيام في مجال مهارات التحقيق قدمتها مؤسسة بيكير وماك كيتري من أجل هيئة المنافسة الفييتنامية في هانوي؛
- بعثة لتقصي الحقائق في الفلبين كجزء من استعراض النظراء الذي يجريه الأونكتاد لسياسات المنافسة في ذاك البلد؛
- انتداب أشخاص لمدة أربعة أشهر إلى لجنة المنافسة الماليزية؛
- انتداب أشخاص لمدة شهرين إلى هيئة المنافسة الفييتنامية؛
- انتداب خبراء فييتناميين لمدة شهرين في إطار جوائز الزمالات الأسترالية التي تمنحها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

الاتحاد الأوروبي

٢٤- قدمت المفوضية الأوروبية المساعدة إلى الصين والهند في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونظمت دورات أسبوعية تتعلق بالمنافسة في آذار/مارس ٢٠١٢ في بيجين وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في سيان، وفي آذار/مارس ٢٠١٣ في بيجين وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في كونمينغ، وعقدت جلسات تحاور مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والصين بشأن المنافسة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في بيجين وفي تموز/يوليه ٢٠١٣ في بروكسل. ونظم الاتحاد الأوروبي أيضاً حلقة عمل بشأن عمليات الاندماج في دلهي بالهند.

هنغاريا

٢٥- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢:

- مشروع توأمة مخصص لهيئة المنافسة الألبانية (٢٠١١-٢٠١٢)؛
- مواصلة تشغيل المركز الإقليمي المعني بالمنافسة في بودابست بهنغاريا، المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة المنافسة الهنغارية (منذ عام ٢٠٠٥)؛
- مشاورة لمدة أسبوع في هيئة المنافسة الهنغارية مخصصة لاقتصاديين من اللجنة الحكومية لحماية المنافسة الاقتصادية في أرمينيا.

٢٦- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٣:

- حلقة دراسية للموظفين العاملين في هيئة المنافسة الهنغارية نظمها المركز الإقليمي المعني بالمنافسة في بودابست بهنغاريا المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة المنافسة الهنغارية؛
- مواصلة تشغيل المركز الإقليمي المعني بالمنافسة في بودابست بهنغاريا المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة المنافسة الهنغارية (منذ عام ٢٠٠٥).

الهند

٢٧- أفادت الهند أن هيئة المنافسة لديها قد اضطلعت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالأنشطة التالية:

- تقديم المشورة إلى لجنة المنافسة الماليزية بشأن إجراءات الإنفاذ والمبادئ التوجيهية في مجالين رئيسيين يتعلقان بالإنفاذ؛
- تقديم المشورة إلى لجنة المنافسة في سنغافورة بشأن التوجيهات الإجرائية المتعلقة بعملية الدمج؛
- تقديم المشورة إلى مكتب المنافسة في الفلبين بشأن عمليات وممارسات الإنفاذ المتعلقة بعمليات الاندماج؛
- حلقة عمل قصيرة بشأن قضايا مكافحة الاحتكار/الاندماج بالتعاون مع لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة الأمريكية، ٣٠ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠١٣؛
- حلقة دراسية مخصصة للجنة المنافسة في الهند نظمتها غرفة التجارة الأمريكية في مومباي بالهند، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣؛
- حلقة عمل بشأن إنفاذ القانون ضد التكتلات الاحتكارية والتكنولوجيا ومكافحة الاحتكار بالتعاون مع نقابة المحامين الأمريكية/رابطة المحامين الدولية، ١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣؛

- التحقيق في التكتلات الاحتكارية بالتعاون مع وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛
- حلقة عمل بشأن قضايا التكنولوجيا العالية والمنافسة بالتعاون مع لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة، ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إيطاليا

٢٨- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢:

- أبرمت إيطاليا اتفاقات لتنفيذ مشاريع توأمة مع كرواتيا وألبانيا والجزائر. وتشمل هذه المشاريع تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات ترمي إلى تعزيز ثقافة المنافسة؛
- نظمت هيئة المنافسة الإيطالية جولات دراسية لموظفين من الصين والاتحاد الروسي وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبوسنة والهرسك.

٢٩- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٣:

- تدريب الموظفين العاملين في مجالي المنافسة وحماية المستهلك وتنظيم حملات توعية بتمويل من الصندوق الاجتماعي الأوروبي بمالطة، وتنظيم دورات تدريبية لهيئة المنافسة وشؤون المستهلك بمالطة في مجالات تشمل التحقيق في التكتلات الاحتكارية وإساءة استخدام مركز الهيمنة السوقية وسلوك الشركات في أسواق احتكار القلة. وتتولى هيئة المنافسة الإيطالية إدارة المشروع؛
- زيارات دراسية إلى هيئة المنافسة الإيطالية اضطلعت بها كل وكالة من وكالات المنافسة في صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبوسنة والهرسك.

الاتحاد الروسي

٣٠- تقدم الدائرة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات في الاتحاد الروسي (الدائرة الاتحادية الروسية) منذ عام ٢٠٠٩ أنشطة تتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات إلى هيئات المنافسة الفتية في كازاخستان وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا ومنغوليا في إطار شبكة المنافسة الدولية. واتخذت المساعدة التقنية المقدمة في إطار هذا البرنامج شكل محادثات هاتفية جماعية، واجتماعات بين خبراء الدائرة الاتحادية الروسية وممثلين لهيئات المنافسة، فضلاً عن إعداد التوصيات.

٣١- وفي عام ٢٠١٢، أسست الدائرة الاتحادية الروسية مركز الموارد والتدريب (يشار إليه فيما يلي بمركز التدريب للدائرة الاتحادية الروسية) في كازان، ويستخدم المركز لإتاحة التدريب المهني المتطور في مجال أنظمة مكافحة الاحتكار وسياسات المنافسة للدول الأعضاء

في رابطة الدول المستقلة. ويستضيف مركز التدريب للدائرة الاتحادية الروسية حلقات عمل تعليمية وغيرها من الأنشطة التي تتعلق بالمواضيع الرئيسية الخاصة بقانون المنافسة وإنفاذه.

٣٢- وأتاحت الدائرة الاتحادية الروسية أيضاً الخبراء والمساعدة المنهجية إلى هيئة المنافسة الأرمنية بشأن إعداد الوثائق التي تتعلق بانضمام أرمينيا إلى الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والمنطقة الاقتصادية المشتركة.

سويسرا

٣٣- سويسرا هي العضو المؤسس لبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (كومبال)، وتقدم سويسرا بهذه الصفة حصة كبيرة من مساعداتها إلى هيئات المنافسة الفتية عن طريق هذا البرنامج (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر أولاً - باء - ١).

تركيا

٣٤- اضطلعت هيئة المنافسة التركية بالأنشطة التالية:

- تنظيم مؤتمر بشأن تقييم احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وقد عُقد هذا المؤتمر في اسطنبول (مؤتمر اسطنبول) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وحضره أكثر من ٥٠ ممثلاً من ٣٢ دولة، منها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودول مراقبة، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب التنسيق، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، ومتكلمين مدعوين. واستهدف مؤتمر اسطنبول دراسة احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛
- تقديم الدعم في سياق إعداد تقرير استعراض النظراء الخاص بباكستان.

لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة[٢]

٣٥- تقدم لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة وشعبة مكافحة الاحتكار بوزارة العدل الأمريكية المساعدة التقنية في مجال المنافسة إلى البلدان التي تمر بطور الانتقال إلى اقتصادات السوق وتعمل على إنشاء أنظمة منافسة جديدة (تنفذ لجنة التجارة الاتحادية

(٢) R Tritell and E Kraus, 2013, The Federal Trade Commission's International Antitrust Program, FTC, pp. 9–10.

بالولايات المتحدة أيضاً برنامجاً لتقديم المساعدة في مجال حماية المستهلك). وبدأ البرنامج في أوروبا الوسطى والشرقية في بدايات التسعينات، وامتد ليشمل جميع أنحاء العالم. وواصلت لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة برنامجها القوي المتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجالي المنافسة وحماية المستهلك على المستوى الدولي في العام الماضي وأجرت ٣٨ بعثة في ١٩ بلداً تشمل فيما تشمله بلدان الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب والهند. وأصبح البرنامج الذي كانت تموله في الأصل وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، يُمول في الوقت الحاضر من لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة البرنامج وعدة مصادر حكومية أخرى، بما فيها وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣٦- وتشتمل برامج ناجحة كثيرة تنفذها لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة على تعيين مستشارين مقيمين لدى وكالات المنافسة الفتية على مدى عدة أشهر. ويتيح ذلك لخبراء اللجنة أن يقدموا تدريباً أثناء العمل في سياق الحالات الراهنة للوكالة المتلقية. ويساعد المستشارون على تطوير مهارات موظفي الوكالة في مجالي التحقيق والتحليل وإطلاعهم على الأدوات المتاحة لتحسين فعالية الوكالة في مجال طلب سبل الانتصاف وتقييمها في سياق قوانين البلد وتقاليده وظروفه الاقتصادية. ويتسم برنامج المستشار المقيم بفعالية كبيرة من حيث إنه يسمح للمستشار بالعمل مع طائفة واسعة من موظفي الوكالة المتلقية للدعم. وقد أرسلت لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة مؤخراً مستشارين مقيمين إلى جنوب أفريقيا وفييت نام وكولومبيا . وتنفذ اللجنة أيضاً برامج قصيرة الأجل يقدم فيها محامون واقتصاديون ضليعون في مضمار مكافحة الاحتكار تدريباً على مهارات التحقيق باستخدام حالات افتراضية من أجل إجراء تحقيقات بالمحاكاة تشتمل على قضايا عادة ما تواجهها الوكالات النامية.

٣٧- وقد صدر قانون الشبكة المأمونة الأمريكية "U.S. SAFE WEB Act" في عام ٢٠٠٦ وجرى مؤخراً تمديد العمل به حتى عام ٢٠٢٠، وهو يمكّن لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة من استضافة موظفي وكالات أجنبية للمنافسة وحماية المستهلك وإتاحة المجال لهم للاطلاع على مواد غير عامة، في ظروف مناسبة، ومن ثم اكتساب خبرة قيمة من خلال العمل مع أفرقة معنية بحالات محددة تابعة للجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة. وبموجب هذه السلطة، أنشأ مكتب الشؤون الدولية البرنامج الدولي للزملاء والمتدربين، ويتيح هذا البرنامج للموظفين الأجانب قضاء مدة ستة أشهر في لجنة التجارة الدولية بالولايات المتحدة لكي يتعلموا طرائق العمل التي يتبعها الموظفون القانونيون والاقتصاديون في اللجنة. وعندما يعود هؤلاء الأشخاص إلى وكالاتهم الأصلية يمكنهم تطبيق الخبرة التي اكتسبوها في عملهم وتبادل ما تعلموه مع زملائهم وتقديم المساعدة لتحسين التعاون عبر الحدود عن طريق العلاقات التي أقاموها. وقد استضافت لجنة التجارة الدولية ٥٩ محامياً واقتصادياً ومحققاً من ٢٨ دولة وستواصل توسيع نطاق البرنامج. وعمل المحامون والاقتصاديون أيضاً في وكالات المنافسة بكندا والاتحاد الأوروبي والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كجزء من برنامج تبادل الموظفين.

ثالثاً- أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية التي تبلغ عنها البلدان المتلقية

البوسنة والهرسك

٣٨- أفادت وكالة المنافسة في البوسنة والهرسك أن موظفين حضروا حلقات دراسية نظمها المركز الإقليمي للمنافسة وبرنامج المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابع للمفوضية الأوروبية، ومنتدى صوفيا للمنافسة، وشبكة المنافسة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كولومبيا

٣٩- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢:

- تحديات حماية المنافسة: الآفاق بعد مرور ٢٠ عاماً على المرسوم ٢١٥٣ الصادر عام ١٩٩٢. حظي هذا المنتدى الذي عقد في آب/أغسطس بدعم الاتحاد الأوروبي. وشارك محامون وأكاديميون وممثلون للهيئات الدولية في هذا الحدث الذي نوقشت فيه مواضيع، من قبيل أهداف قانون مكافحة الاحتكارات وتأثيره على الرابطات؛
- حلقة العمل بشأن عمليات الاندماج التي نظمتها شبكة المنافسة الدولية – دور الأدلة الاقتصادية في تحليل عمليات الاندماج – تقييم الماضي وصنع المستقبل. ونظمت هذه الحلقة في تشرين الثاني/نوفمبر، وناقش فيها الحاضرون سبل الاستفادة من علم الاقتصاد لفهم قضايا سوقية محددة والطريقة التي يمكن أن يساعد بها علم الاقتصاد على توفير أدلة موثوقة وكيفية جمع البيانات الاقتصادية بكفاءة. وقد استضيفت الحلقة برعاية شبكة المنافسة الدولية؛
- حلقة الدراسة وحلقة العمل الأولى: دور السلطة القضائية في إنفاذ قانون المنافسة. نظم هذا الحدث في كانون الأول/ديسمبر وهو يتوجه إلى السلطات القضائية والإدارية. وتناولت المناقشات لمحة عامة عن الجوانب المواضيعية والإجرائية لتطبيق قانون المنافسة. وقد عقدت برعاية برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية(كومبال) والأونكتاد (انظر الجزء المتعلق بكومبال)؛
- العمل خلال عام ٢٠١٢ على تعزيز عملية الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبدأت هيئة الإشراف الكولومبية للصناعة والتجارة مشروع "استعراض النظراء" وهو مشروع سيقوم خلاله أعضاء آخرون من المجتمع الدولي باستعراض سياساتها، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالمنافسة.

٤٠- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٣:

- حلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة التلاعب في العطاءات الحكومية. ونظمت حلقة العمل في شباط/فبراير وكان الغرض منها تدريس العاملين في هذا المجال مواد تتعلق بممارسات التلاعب في العطاءات وأسباب عدم مشروعيتها. وأجريت بعض التمارين لإطلاع الأشخاص على طريقة الكشف عن التلاعب في عمليات الشراء الحكومية من خلال دلائل محددة. وقامت هيئة الإشراف الكولومبية للصناعة والتجارة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتنظيم هذا الحدث؛
- مقترح تحسين: سيتمثل التحدي في الصيغة الجديدة للحلقة الدراسية/حلقة العمل في توفير برامج تتضمن مواضيع مهمة وحافزة للمناقشة. وستشكل أيضاً مشاركة الشخصيات البارزة للمحاورين عنصراً أساسياً. وتخطط هيئة الإشراف الكولومبية للصناعة والتجارة منذ بداية عام ٢٠١٤ لوضع محتويات تفي بهذه الاحتياجات؛
- قدمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ نتائج استعراض النظراء إلى لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بباريس. وتنتظر هيئة الإشراف الكولومبية للصناعة والتجارة في الوقت الحاضر توصيات تتعلق بالوثيقة والعروض المقدمة.

ماليزيا

٤١- أفادت ماليزيا أنها تلقت في السنتين الأخيرتين مساعدة تقنية من لجنة التجارة العادلة اليابانية والمفوضية الأوروبية وأستراليا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانتدب موظف من لجنة المنافسة الماليزية إلى اللجنة الأسترالية لشؤون المنافسة والمستهلكين في الفترة آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، انتدب خبير في مجال تنظيم المنافسة من اللجنة الأسترالية لشؤون المنافسة والمستهلكين إلى لجنة المنافسة الماليزية، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

باكستان

٤٢- قدمت باكستان المساعدة في الأنشطة التالية:

- نُشر استعراض النظراء الذي أجراه الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة في باكستان، بما في ذلك وضع برنامج لبناء القدرات لمدة ثلاث سنوات، وبدء العمل به في عام ٢٠١٤.

بيرو

٤٣- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢:

- تقديم المساعدة إلى الفريق العامل التابع لكونغرس جمهورية بيرو المسؤول عن وضع المشروع المتعلق بقانون مراقبة التكتلات أو مراقبة عمليات الاندماج، ليما، ٧ آذار/مارس؛
- منتدى بشأن مراقبة التكتلات أو عمليات الاندماج، ليما ٥ آذار/مارس؛
- مناقشة بشأن التكتلات أو عمليات الاندماج، ليما ٦ آذار/مارس؛
- الاجتماع الثاني لفريق عمل الأونكتاد - النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية المعني بالتجارة والمنافسة، ليما، ١٨-١٩ حزيران/يونيه؛
- المؤتمر السنوي الثالث لبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL II)، ليما، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه؛
- دورة دراسية بشأن قانون سياسات المنافسة موجهة إلى رؤساء المكاتب الإقليمية، ليما، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛
- دورة تدريبية بشأن سياسات المنافسة مخصصة لموظفي المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛
- حلقة عمل بشأن الاتفاقات التواطئية وإساءة استخدام مركز الهيمنة السوقية موجهة إلى موظفي المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، ١٤ كانون الأول/ديسمبر؛
- حلقة دراسية/حلقة عمل بشأن دور السلطة القضائية في تطبيق قانون المنافسة، ليما، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤٤- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٣:

- حلقة عمل بشأن الآليات المتعلقة بالتحقيق في التكتلات الاحتكارية - حلقة عمل بشأن بناء القدرات على المستوى الأقاليمي من أجل المكاتب الإقليمية، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، شيكلايو، بيرو، ١٨-١٩ شباط/فبراير؛
- حلقة عمل بشأن الآليات المتعلقة بالتحقيق في التكتلات الاحتكارية - حلقة عمل بشأن بناء القدرات على المستوى الأقاليمي موجهة للمكاتب الإقليمية، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، أركيبا، بيرو، ٢٠-٢١ شباط/فبراير؛
- حلقة عمل بشأن مسائل المنافسة، ليما، ١٤ حزيران/يونيه؛

- الحلقة الدراسية/حلقة العمل الثانية المتعلقة بدور السلطة القضائية في تطبيق قانون المنافسة، ليما، بيرو، ١٣-١٤ حزيران/يونيه؛
- الحلقة الدراسية/حلقة العمل الثالثة المتعلقة بدور السلطة القضائية في تطبيق قانون المنافسة، ليما، ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر.

الفلبين

٤٥- عُيّن مكتب المنافسة في وزارة العدل بصفته هيئة المنافسة الفلبينية بموجب الأمر التنفيذي رقم ٤٥، من سلسلة عام ٢٠١١. وتعمل الهيئة حالياً بوصفها رئيساً مشاركاً لفريق العمل المعني بالدعوة والشراكة التابع لمكتب المنافسة في وزارة العدل.

٤٦- وفي عام ٢٠١٢، خضع خبراء هيئة المنافسة الفلبينية للتدريب في إطار دورة تمهيدية بشأن قانون المنافسة ومعالجة القضايا وآليات التحقيق، ودورة متقدمة بشأن قانون المنافسة وسياساتها. وفي عام ٢٠١٣، أنشئ الإطار المؤسسي والقانوني للمنافسة في الفلبين. وكرست الهيئة عملها كذلك لتعزيز برامج الامتثال وأنشطة الدعوة. وتطوعت الفلبين أيضاً لتقديم استعراض سياساتها المتعلقة بالمنافسة إلى الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي للأونكتاد التي ستعقد بجنيف من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

جمهورية مولدوفا

٤٧- استفاد مجلس المنافسة في جمهورية مولدوفا من المساعدة التقنية المقدمة بصفة أساسية من الهيئات الدولية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وكذلك أيضاً من المجلس المشترك بين الدول المعني بسياسات مكافحة الاحتكار، والمركز الإقليمي للمنافسة في بودابست وهيئات المنافسة الأخرى، ومنها الدائرة الاتحادية الروسية ومجلس المنافسة في رومانيا ضمن هيئات أخرى.

٤٨- وسيبدأ مجلس المنافسة في جمهورية مولدوفا في عام ٢٠١٤ تنفيذ منصة إلكترونية للإخطار بالمعونات الحكومية، في إطار عملية السياسات الإنمائية للبنك الدولي. وستكون المنصة أداة جديدة في رابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي، وستتيح الفرصة لكل جهة تقدم معونات حكومية لكي تخطر مجلس المنافسة بذلك مباشرة على الإنترنت.

٤٩- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٢:

- اعتماد ونشر قانون المنافسة رقم ١٨٣ الصادر في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وقانون المعونات الحكومية رقم ١٣٩ الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- يكتسي مشروع التوأمة أهمية كبيرة في تحسين تشريعات جمهورية مولدوفا في مجال المنافسة. وأتاح هذا المشروع إمكانية إدراج أفضل الممارسات الأوروبية والعالمية في القوانين التشريعية المشار إليها أعلاه.

٥٠- الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٣:

- مراجعة القانون المحلي المتعلق بالمعونات الحكومية القطاعية وعلى الأخص القانون المحلي المتعلق بالمطارات، وقد اشتملت هذه المراجعة على استشارة خبير من خبراء البنك الدولي. وكان التعاون فعالاً للغاية؛
- عدة حلقات عمل بشأن المنافسة والمعونة الحكومية مقدمة من خبراء من مجلس المنافسة في رومانيا إلى موظفي مجلس المنافسة بجمهورية مولدوفا؛
- التعاون مع الدائرة الاتحادية الروسية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. حيث قام موظفون في مجلس المنافسة بعدة زيارات دراسية إلى مركز التدريب في الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار وقدم خبراء من الاتحاد الروسي حلقات دراسية وحلقات عمل في جمهورية مولدوفا.

سيشيل

٥١- حضر موظفون معنيون بالمنافسة من سيشيل حلقات عمل منظمة في إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٢. واضطلع الأونكتاد ببعثة لتقصي الحقائق في سيشيل من أجل إعداد استعراض النظراء لسياسات المنافسة. وقدم التقرير الأولي إلى الجهات صاحبة المصلحة في آذار/مارس ٢٠١٣ للحصول على تعليقاتها.

رابعاً- المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية الأخرى

ألف- أنشطة بناء القدرات المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٥٢- لم تقدم إلى الأونكتاد تقارير تتعلق بأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بهذه الأنشطة على الموقع الإلكتروني للمنظمة[٣].

باء- أنشطة بناء القدرات التي تقدمها شبكة المنافسة الدولية

٥٣- لم تقدم إلى الأونكتاد تقارير عن أنشطة المساعدة التقنية لشبكة المنافسة الدولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويمكن الاطلاع على هذه الأنشطة على الموقع الإلكتروني للشبكة[٤]

(٣) انظر /http://www.oecd.org/competition. (اطُلع على الموقع في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

(٤) انظر /http://www.internationalcompetitionnetwork.org (اطُلع على الموقع في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

خامساً- تأثير أنشطة بناء القدرات

٥٤- أشير في دراسة أعدتها أمانة الأونكتاد من أجل الدورة الحادية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى أن تقييم تأثير عملية بناء القدرات مهمة صعبة وشائكة[٥]. وتقتضي هذه العملية معلومات وبيانات يتعذر جمعها من أجل إجراء هذا النوع من التمارين. ومع ذلك سنقدم فيما يلي معلومات تتعلق بهذه المسألة بالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء قد قدمت معلومات بشأنها في الاستبيانات التي أرسلناها. وتُعرض أيضاً الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول الأعضاء.

ألف- المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء

٥٥- أفادت هيئة المنافسة الإيطالية أن مشروع التوأمة الذي نفذته مع وكالة المنافسة الكرواتية كان مثمراً للغاية. وقد حقق برنامج المساعدة التقنية أهدافه المتمثلة في تعزيز قدرات موظفي وكالة المنافسة الكرواتية على معالجة قضايا مكافحة الاحتكار وتعزيز إلمامهم ووعيهم بأساليب إنفاذ قوانين المنافسة بالنظر إلى قبول انضمام كرواتيا الوشيك إلى الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك يتيح مشروع التدريب الحالي في مالطة تبادل الخبرات بين وكالتي المنافسة ويمكنهما من تحديد إطار المسائل والقضايا المتعلقة بالمنافسة ومعالجتها على نحو أفضل. كما أدّت المشاريع التي نُفذت في ألبانيا والجزائر ونجحت في تعزيز ثقافة المنافسة، والزيارات الدراسية التي قامت بها عدة وكالات أجنبية إلى هيئة المنافسة الإيطالية، إلى زيادة الفرص المتاحة للفهم المتبادل والتعاون غير الرسمي.

٥٦- والدرس الرئيسي المستفاد من تجربة هيئة المنافسة الإيطالية في مجال المساعدة التقنية هو أن كل برنامج ناجح ينطوي على تعاون مرن وفعال بين الجهة التي تتلقى المساعدة والجهة التي تقدمها فضلاً عن فهم واضح لاحتياجات الجهة المتلقية والبيئة التي تعمل فيها.

٥٧- وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن برنامج المساعدة التقنية أداة مفيدة في مساعدة البلدان المتلقية على زيادة تطوير أنظمتها المتعلقة بالمنافسة. ومن المهم أن تستند هذه البرامج إلى الطلب لكي تحقق أقصى قدر من التأثير الإيجابي، بمعنى أن تعالج البرامج الاحتياجات الحقيقية التي يحددها البلد المتلقي.

٥٨- وأفادت هيئة المنافسة في بيرو أن المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج كومبال تسهم في تعزيز القدرات التقنية للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في مجال المنافسة وحماية المستهلك. وتتيح المساعدة التقنية أيضاً فرصة لتبادل الخبرات بين مؤسسات مماثلة في إطار أعضاء برنامج كومبال.

(٥) انظر الأونكتاد، ٢٠١١ فعالية بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة لوكالات المنافسة الفتية، مذكرة من أمانة الأونكتاد، TD/B/C/CLP/11/Rev.1.

باء- الدروس المستفادة من التجارب

٥٩- إن معظم وكالات المنافسة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا زالت في مرحلة مبكرة من عملية إنفاذ قوانينها، وعلى هذه الوكالات التغلب على تحديات أخرى كثيرة من أجل إرساء أسس قوية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها القانونية بفعالية[٦]. ويرتبط بعض هذه التحديات بسير عمل وكالة المنافسة، في حين أن البعض الآخر متأصل في البيئة التي تعمل فيها الوكالات.

٦٠- وفيما يتعلق بسير عمل وكالة المنافسة، أشير إلى أن نقل النمط الغربي لقانون المنافسة إلى اقتصاد نام سيكون مبادرة محفوفة بالمخاطر[٧]. فالتحديات التي تواجهها البلدان النامية لا تنطبق فعلاً على البلدان ذات التجربة الطويلة في سياسة المنافسة، وتتمثل هذه التحديات في قلة الموارد المتاحة لوكالات المنافسة الجديدة، ومحدودية الخبرة المحلية في مجال قوانين وسياسات المنافسة، وانعدام ثقافة المنافسة، وقلة الخبرة والموارد الخاصة بالنظم القضائية، ومحدودية فرص الحصول على المعلومات التجارية.

٦١- ويستند برنامج كومبال العالمي بشدة إلى الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من هذا البرنامج التي حددها فريق المشروع والتقييم المستقل الذي أجري في عام ٢٠١٢. ويشمل ذلك ما يلي:

- الفرصة المتاحة لوضع برنامج عالمي مواضيعي كبير في مجالي المنافسة وحماية المستهلك، حيث أثبتت المراحل السابقة من برنامج كومبال أن إنشاء برنامج واسع النطاق وطويل الأجل من شأنه أن يوفر مستوى من الدعم المستمر الذي يحدث تغييراً كبيراً في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ولذلك هناك فرصة كبيرة متاحة لتكرار هذا النهج وتحسينه في مناطق أخرى؛
- أهمية الدور القيادي على المستوى الإقليمي: تؤدي وكالتا المنافسة في كولومبيا وبيرو دوراً أساسياً في دعم وتوجيه الموظفين من بلدان لديها وكالات ضعيفة وتوليد الزخم اللازم لتنفيذ أنشطة برنامج كومبال في المنطقة. وقد أثر ذلك في اختيار البلدان الشريكة لبرنامج كومبال العالمي؛

(٦) نوقشت هذه المسألة مناقشة معمقة في الأونكتاد، ٢٠١١، الدعائم التي تقوم عليها وكالة فعالة للمنافسة، مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد، TD/B/C.I/CLP/8.

(٧) W Kovacic, 1997, Getting Started: Creating New Competition Policy Institution In Transition Economies, *Brooklyn Journal Of international Law*, 23:403–452. وقد استشهد بهذه الدراسة في OECD, 2009, Challenges faced by young competition authorities, Note by the OECD secretariat, Global Forum on Competition, 19–20 February 2009.

- الحاجة إلى أن يقوم الأونكتاد بتعزيز قدراته التقنية: يعكف برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك في الأونكتاد في الوقت الراهن على تعيين كبار الموظفين في المقر وسيوظف مستشارين مقيمين ذوي مؤهلات عالية في الميدان من أجل تلبية احتياجات وكالات المنافسة وحماية المستهلك الأكثر تطوراً؛
- أهمية وجود نظراء داخل البلد لديهم معارف مواضيعية. كان بعض نظراء المشاريع في مراحل برنامج كومبال السابقة (المنسقون الوطنيون) أعضاء في وحدة العلاقات الدولية التابعة لوكالات المنافسة دون أن يكون لديهم بالضرورة خلفية في مجال الأنشطة الموضوعية للوكالة. وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرتهم على المساهمة بصورة بناءة في أنشطة البرنامج. وسيسعى الأونكتاد في برنامج كومبال العالمي إلى إيجاد نظراء لديهم معرفة شاملة بمسائل المنافسة وحماية المستهلك، بحيث يكونون قادرين على المساهمة في أنشطة البرنامج بفعالية.